

الأمم المتحدة  
التقرير الدوري الرابع للمفوض السامي لحقوق الإنسان  
عن وضع حقوق الإنسان في السودان

تفاقم الأزمة في دارفور  
في أعقاب شهرين من توقيع اتفاق سلام دارفور  
تقييم

أصدره مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان  
بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالسودان

## تقييم

يوضح هذا التقييم، الذي يأتي بعد شهرين من توقيع اتفاق سلام دارفور، بأنه لم يحدث أي تحسن في وضع حقوق الإنسان بهذا الإقليم. إن اتفاق سلام دارفور يدعو جميع الأطراف إلى احترام وترقية حقوق الإنسان، إلا أن هذا الاتفاق يصبح غير ذي معنى إذا استمرت أطرافه، بتصرفاتها، في خرق ذات المبادئ التي هدف الاتفاق أصلاً إلى ترقيتها.

على الرغم من تدني وتيرة القتال بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان في أعقاب توقيع اتفاق سلام دارفور في 5 مايو، إلا أن استهداف المدنيين تواصل بواسطة كل من الميليشيات والحكومة وحركات التمرد وذلك في خرق واضح لوقف إطلاق النار الذي فرضه اتفاق سلام دارفور إضافة إلى وقف إطلاق نار سابق بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية الذي وقع في 8 أبريل 2004. وقد واصلت أطراف الصراع خرقها لمبادئ القانون الإنساني الدولي، خصوصاً مبدأ الضرورة العسكرية ومبدأ التمييز.

نتج عن العنف الذي وقع في أعقاب اتفاق سلام دارفور العديد من حالات الوفاة بين المدنيين مما فاقم من خطورة الوضع الإنساني، المتدهور أصلاً، في دارفور. تم الإبلاغ عن 20 حادثة على الأقل خلال شهري مايو ويونيو. وقد اشتملت هذه، بصفة أساسية، على هجمات على القرى بواسطة ميليشيات (مدعومة بقوات حكومية في واحدة منها على أقل تقدير) واشتباكات بين الميليشيات وحركة تحرير السودان إضافة إلى اشتباكات داخلية بين مختلف فصائل جيش تحرير السودان. وقد نتج عن هذه الهجمات تعذيب وقتل للمدنيين واستغلال جنسي واغتصاب. كذلك نتج عنها حالات نزوح إضافي للسكان، من بينهم من أرغم على النزوح للمرة الثانية أو الثالثة. يضاف إلى كل هذا فقد تفاقمت مسألة إيصال المعونات الإنسانية بسبب تواصل القتال. بنهاية شهر يونيو كان هنالك 250.000 على الأقل من السكان في حاجة إلى العون إلا أن المنظمات الإنسانية لم تستطع الوصول إليهم بسبب الدرجة العالية من انعدام الأمن.

لاتزال المجموعات المتمردة متمسكة بمعارضتها لاتفاق سلام دارفور، تساندها في ذلك قطاعات واسعة من سكان الإقليم. كذلك تواصلت المظاهرات التي سيرها النازحون عبر سائر أنحاء دارفور خلال شهري مايو ويونيو، وقد اعترت العديد من هذه المظاهرات أحداث عنف نتجت عن الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من قبل القوات الحكومية تجاه المتظاهرين ومجموعات أخرى من الناس خرجت عن السيطرة. وقد كانت نتيجة ذلك مقتل سبعة أشخاص على أيدي القوات الحكومية إضافة إلى العديد من الجرحى. وقد جرد جهاز الأمن حملة قهر وترويع ضد الناشطين وقادة المجتمع بعد اتهامهم بتنظيم هذه المظاهرات ضد اتفاق سلام دارفور.

واشتملت هذه الحملة على سلسلة من حالات الاعتقال والحبس والاستجواب كما صاحبها عنف وسوء معاملة في معظم الأحيان.

يستنتج هذا التقرير أنه وبدون وجود دعم حكومي إضافي فإن اتفاق سلام دارفور مصيره الفشل، وذلك نظراً لاستمرار معاناة سكان دارفور نتيجة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بسبب استمرار العنف بين المجموعات المسلحة المتنافسة في الإقليم. كذلك يدعو التقرير المجتمع الدولي إلى توفير المزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي بالسودان لتمكينها من الإيفاء بدورها في المراقبة والتحقق من مدى الالتزام بمقررات نزع السلاح، مراقبة أمن النازحين بالمعسكرات، ضمان حماية النساء والأطفال بالمعسكرات ضد كل أشكال العنف، مراقبة التحقيقات الشرطية والمحاکمات الحكومية للجرائم التي ترتكب ضد النازحين، إقامة وفرض مناطق عازلة وتوفير الحماية الحيوية اللازمة للمدنيين والمنظمات الإنسانية وطرق إمدادات الإغاثة وذلك حتى يحين موعد بدء عمليات حفظ السلام بواسطة الأمم المتحدة في دارفور.

## المحتويات

صفحة	
5	مقدمة ..
5	1. منظور سياسي
7	2. الاشتباكات المسلحة والهجمات العشوائية على المدنيين
12	3. العنف الجنسي والعنف القائم على النوع
16	4. المظاهرات وإستجابة الحكومة
22	5. بعثة الاتحاد الأفريقي بالسودان
26	6. ملاحظات ختامية
29	7. التوصيات

## مقدمة

1. يغطي هذا التقرير الفترة من مايو إلى يونيو 2006، وقد أصدره مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالسودان. وهو التقرير الرابع الصادر مشاركة بين مكتب المفوضية والبعثة، وهو بمثابة تقييم لوضع حقوق الإنسان بدارفور بعد مضي شهرين على توقيع اتفاق سلام دارفور.
2. تم جمع الحقائق والمعلومات الواردة بهذا التقرير بواسطة ضباط حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة بالسودان الذين يراقبون ويوثقون ويكتبون التقارير المتعلقة باستغلال وانتهاك حقوق الإنسان. يعتمد التقرير أساساً على التحريات والمعلومات التي جمعت من الضحايا والشهود والسلطات الحكومية. تستمد بعثة الأمم المتحدة بالسودان تفويضها فيما يتعلق بحقوق الإنسان من مصدرين أساسيين. فلقد وقعت حكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة بالسودان، في مايو 2004، على بيان مشترك يلزم الحكومة بالسماح بنشر مراقبي حقوق إنسان بدارفور. أما المصدر الثاني للتفويض فقد ورد في قرار مجلس الأمن رقم 1590 (2005) الذي أنشأ البعثة نفسها وطالبها بضمان توفير قدر كافٍ لحقوق الإنسان وقدرات وخبرات لتنفيذ وترقية حقوق الإنسان وحماية المدنيين والقيام بأنشطة المراقبة.

## منظور سياسي

3. تم توقيع اتفاق سلام دارفور في الخامس من مايو 2006 بواسطة حكومة الوحدة الوطنية وفصيل مني مناوي من حركة تحرير السودان بعد شهر من المفاوضات التي جرت في أبوجا<sup>1</sup>. أما بالنسبة للأطراف الأخرى للمفاوضات، وهي فصيل عبد الواحد محمد نور، من حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، فقد رفضت رسمياً اتفاق سلام دارفور وفشلت في التوقيع عليه رغم العديد من الفرص التي أتاحت لها في اللاق به. وكانت حجج الأطراف المعارضة للاتفاق أنه لم يوفر تعويضات كافية على أساس فردي للمتأثرين بالصراع، كما أنه فشل في منح أهل دارفور تمثيلاً سياسياً كافياً (نظراً لعدم تضمين الاتفاق لمطالبهم المتمثلة في منصب نائب رئيس من دارفور وعدم جعل دارفور إقليمياً واحداً، إضافة إلى فشل الاتفاق في تقديم استراتيجية شاملة لنزع أسلحة الميليشيات).
4. في يوم 30 يونيو قامت مجموعة من قادة متمردى دارفور من كل من حركة العدل والمساواة والتحالف الديمقراطي الفيدرالي السوداني وحركة تحرير السودان (بقيادة النائب السابق لمجموعة عبد الواحد) بتكوين جبهة الخلاص

<sup>1</sup> على الرغم من أن الاتفاق قد وقع في 5 مايو 2006م وكان من المفترض أن يسري وقف إطلاق النار بعد 72 ساعة عقب التوقيع، إلا أن التاريخ الفعلي للاتفاق أرجئ لاحقاً إلى يوم 16 مايو 2006.

الوطني لمعارضة اتفاق سلام دارفور. وتضم جبهة الخلاص الوطني عناصر هامة ومؤثرة من مختلف القبائل بما في ذلك الفور والزغاوة والمساليات، إلا أن عبد الواحد لم ينضم إلى هذه الجبهة. وفي يوم 3 يوليو أعلنت جبهة الخلاص الوطني مسؤوليتها عن الهجوم الذي تعرضت له حمرة الشيخ بشمال كردفان. وفي يوم 8 يونيو قامت مجموعة أخرى من قادة المتمردين، شملت بعض من كانوا يوالون عبد الواحد وأعضاء من حركة العدل والمساواة بالتوقيع على إعلان بالتزامهم باتفاق سلام دارفور.

5. يعتبر فصيل مني مناوي هو الأقوى من ناحية القدرة العسكرية، إلا أنه يبدو أن فصيل عبد الواحد يتمتع بشعبية أكبر على الأرض. وقد اتضح ذلك جلياً من خلال الكيفية التي استقبل بها الاتفاق من قبل العديد من مجتمعات النازحين في دارفور، خصوصاً أولئك المنتمون لقبيلة الفور، الذين يؤيدون فصيل عبد الواحد.

6. إن توقيع وتنفيذ اتفاق سلام دارفور يمثلان زخماً لخلق البيئة المناسبة لإنهاء سنوات من خروقات حقوق الإنسان الفظيعة المتفشية، إذ إن أحد المبادئ المهمة في هذا الاتفاق هو الالتزام باحترام وترقية حقوق الإنسان في دارفور. تحتوي المادة 3 من اتفاق سلام دارفور على وثيقة حقوق لدارفور تعدد كافة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كذلك تحمل هذه الوثيقة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولية مراقبة وتطبيق كافة الحقوق والحريات المضمنة السارية وفقاً لنصوص الدستور الوطني الانتقالي (الذي يتضمن هو الآخر وثيقة للحقوق). وعليه، فإن التفويض الخاص بإصلاح حقوق الإنسان في دارفور منصوص عليه في اتفاق سلام دارفور، وفي حال فرضه بالصورة المطلوبة فإنه سيشكل أساساً قوياً لإجراء إصلاحات قانونية واسعة في تشريعات الولاية مما يجعلها متوافقة مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

7. هنالك أيضاً العديد من الإشارات، في كل بنود الاتفاق، لحقوق الإنسان بما في ذلك الالتزام، وفق الفقرة 7 من المادة 1، "لاحترام وحماية وترقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" والالتزام بسيادة حكم القانون (الفقرة 6). كذلك تم التأكيد (من خلال الفقرات 5، و6، و8) على مبادئ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء والتحول السلمي للسلطة بناءً على انتخابات حرة ونزيهة (بمراقبة مراقبين دوليين محايديين) - الفقرة 10). وهنالك أيضاً إشارة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي يعتبر السودان عضواً فيها، (الفقرة 28 من المادة 3 تشير إلى كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

8. بالنسبة للعدالة الانتقالية، هنالك إشارة إلى إقامة محاكم متنقلة وآليات أخرى "لضمان الوصول الفوري للعدالة" (الفقرة 193 من المادة 20)، إلا أن الحاجة إلى ضرورة التزام المحاكم المقترحة بالمعايير الدولية لإدارة العدالة لم يتم تضمينها. هنالك إشارة محددة إلى المحاكم والإجراءات العقابية ضد العناصر الإجرامية، بخصوص الجنجويد والمليشيات المسلحة، التي يجري حلها (المادة

27). بذلت مجهودات لتضمين صيغة مرتكزة على مبدأ النوع (الجنس) في الوثيقة (مثل المؤسسات، والنازحين، والتسريح، وفك الاشتباك، وإعادة الانتشار). وعلى أية حال، فإن لغة حقوق الإنسان بالفصل الثالث، المتعلقة بوقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية، تعتبر ضعيفة.

9. بغض النظر عن عيوب اتفاق سلام دارفور، إلا أن النواحي الإيجابية فيه لا يمكن إغفالها، وأن تطبيقه يمثل فرصة لتأسيس إطار حقوق الإنسان لأهل دارفور.

## (2) الاشتباكات المسلحة والهجمات العشوائية على المدنيين

10. في الأسابيع التي سبقت توقيع الاتفاق كانت دارفور مسرحاً لقتال ضارٍ في محاولة أخيرة من كافة الأطراف المتناحرة لكسب المزيد من النفوذ والأرض قبيل المرحلة الختامية من المفاوضات. وقد أدت هذه المناوشات بين الأطراف إلى قتل ونزوح جماعي للمدنيين، بعضهم كان نازحاً أصلاً، لدرجة ترقى إلى انتهاك معايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وكان الوضع أكثر سوءاً في جنوب دارفور، بمنطقة قريضة، حيث قامت الحكومة بشن العديد من الحملات العسكرية الكبيرة بهدف تطهير الطريق بين نيالا وبرام من وجود حركة تحرير السودان. وكان الهجوم على جوغانة تحديداً شبيهاً بما كان يحدث في أوج استعار الصراع عامي 2003 و2004م<sup>2</sup>.

11. بالرغم من انخفاض وتيرة القتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان عقب توقيع الاتفاق، إلا أن هجمات الميليشيا والجماعات المتمردة تواصلت دون هوادة، خصوصاً في جنوب وشمال دارفور. كذلك تواصل القتال الداخلي بين فصائل جيش تحرير السودان، الذي شكل عنصراً أساسياً في الصراع منذ منتصف مارس. أما في بداية مايو، فقد كانت الاشتباكات تحدث بصورة أساسية بين الأطراف الموقعة على الاتفاق (في مواصلة للاشتباكات التي حدثت بين مختلف الأطراف منذ نهاية إبريل)، أو في شكل هجمات عشوائية بواسطة الميليشيات على القرى. بنهاية مايو وأثناء شهر يونيو، يبدو أن العديد من الهجمات استهدفت المجموعات التي ينظر إليها كمجموعات معارضة للاتفاق واستهدفت أيضاً المواقع التي تسيطر عليها مجموعة عبد الواحد. كذلك استؤنف القتال الداخلي بين فصائل جيش تحرير السودان في شمال دارفور بعد محاولة فصيل عبد الواحد استعادة السيطرة على كورمة في منتصف يونيو. وقد أدى استمرار العنف إلى قتل وإصابة العشرات من المدنيين إضافة إلى تدمير واسع للممتلكاتهم.

<sup>2</sup> في 24 أبريل هوجمت جوغانة بواسطة قوات الحكومة والميليشيات براً وبدعم جوي من الطائرات العمودية وطائرة انتنوف واحدة ألقت قنابلها على المدينة. نتج عن هذا الهجوم قتل 12 مدني على الأقل. وقد استنتج السكان أن هدف الهجوم لم يكن فقط إلحاق الهزيمة بالقوة الصغيرة لحركة تحرير السودان بالمدينة وإنما إجبار المدنيين على النزوح. نهبت جوغانة وحرقت بعد الهجوم وسيطرت عليها قوات حكومة الوحدة الوطنية.

12. استمرت أطراف الصراع في دارفور في انتهاك مبادئ القانون الإنساني الدولي، خصوصاً مبدأ الضرورة العسكرية ومبدأ التمييز. تواصل خلال الهجمات استهداف المدنيين والأهداف المدنية، ولم يتم التمييز بينها والأهداف العسكرية والمقاتلين. يضاف إلى ذلك أنه، وفي حالات عديدة، تم استهداف مجموعات عرقية محددة بواسطة المقاتلين، وذلك فيما يبدو في محاولة للثأر أو الرد على مجموعات تعتبر مناوئة لاتفاق سلام دارفور. وقد استخدم المقاتلون، خصوصاً أولئك المنتمين لحركات التمرد، السكان المدنيين كغطاء مما شكل خطراً عليهم وعرضهم للمزيد من الهجمات.

### هجمات المليشيات المسلحة والقوات الحكومية

13. تواصلت الاشبكات بين الأطراف في دارفور في نفس يوم توقيع الاتفاق. ففي يوم 5 مايو كان هنالك هجوم استمر لأكثر من أربع ساعات على قرية كلاكه (15 كم شمال خور أبشي) في محلية شعيرية، تم تنفيذه بواسطة أكثر من 200 من رجال المليشيات على ظهور الخيول والجمال. قتل خلال الهجوم خمسة على الأقل وأصيب آخر بينما نهبت الحيوانات والممتلكات الشخصية. وقد شن أهل القرية هجوماً مضاداً على المهاجمين مما حدا بالمليشيات للاستجداد بتعزيزات إضافية من نتيقة وشعيرية. وفي وقت لاحق من نفس اليوم، ردت مجموعة مناوي على الهجوم ليتواصل القتال. وقد رفع الاتحاد الأفريقي تقريراً يفيد بمشاهدة وصول تعزيزات في سيارات بيك أب ولاندكروزر في أزياء عسكرية يعتقد بأنهم جنود من القوات المسلحة السودانية. وقد أفادت تقارير بمقتل شقيق مني مناوي في هذا الهجوم وفرار السكان المدنيين من القرية.

14. في 4 مايو، قصف جيش تحرير السودان/ فصيل مني مناوي أبقاراجل (28 جنوب نيالا)، وشق طريقه إلى معسكر لشرطة الاحتياطي المركزي، وسرق ذخيرة ومؤن غذائية وعربتين لاندكروزر (شوهدا فيما بعد بقريضة). وأفادت التقارير أن تسعاً من ضباط الشرطة ومدنياً قد قتلوا. وفي يوم 5 مايو، دخلت القوات المسلحة السودانية إلى أبقاراجل لنقل الجثامين وبدأت عند دخولها القرية في إطلاق النار عشوائياً، ثم أحرقت المدينة وتُركت خاوية على عروشها. وفي يوم 6 مايو، وفي رد انتقامي على ما جرى في أبقاراجل، دخلت القوات المسلحة السودانية قرية كرابابا، بمحلية نيالا، في عربات يصطحبها رجال يرتدون الزي العسكري الأخضر على ظهور الإبل والخيول. وأفادت التقارير، أن القوات بدأت في إطلاق النار عشوائياً على سكان القرية مخلفة وراءها سبعة قتلى على الأقل. وفي أثناء الهجوم، فرّ السكان إلى الغابات. وفي يوم 7 مايو، عادت ذات القوات التي قامت بالهجوم إلى كرابابا تصطحبها مليشيا، حيث قُتل بعض سكان القرى من الذين عادوا لجمع ممتلكاتهم. وفي يوم 12 مايو، ذكرت التقارير أن مدينة كرابابا أصبحت خالية.



15. ووفق إفادة التقارير، يعدّ الهجوم على قرية لبدو (65 كلم شرقي نيالا)، بمحلية شعيرية، أكبر هجوم حدث في جنوب دارفور منذ توقيع اتفاق سلام دارفور. وقد كانت لبدو حصناً لجيش تحرير السودان/فصيل مناوي، ويشكل الزغاوة معظم سكانها. وفي 8 مايو، هجم على لبدو مايتراوح بين 200 و 300 رجل من رجال الميليشيات على ظهور الإبل والخيول الذين يشتبه في انتمائهم إلى أريل التي تسيطر عليها الحكومة والتي تقع على بعد 23 كلم غرب لبدو. دخل المهاجمون المدينة دون أن يلقوا أي مقاومة وأطلقوا النار عشوائياً على المدنيين ونهبوا ممتلكاتهم، بما في ذلك الماشية. وقد صد المهاجمين في أثناء تحركهم نحو الناحية الجنوبية الشرقية من المدينة، أكثر من 100 مقاتل من جيش تحرير السودان في ست عربات. وتبادلت القوتان إطلاق النار مدة أربع ساعات فرّت بعدها الميليشيات مهزومة. حدثت معظم الأضرار التي رُصدت من قتل وإصابات قبل وصول مقاتلي جيش تحرير السودان إلى لبدو للدفاع عن مدينتهم. وأفادت التقارير، أن 20 من المدنيين على الأقل قد قُتلوا في أثناء المعارك وجرح منهم أكثر من 54، بينما قُتل قرابة 15 من مقاتلي جيش تحرير السودان وجرح 35. وظل جيش تحرير السودان يسيطر على المدينة.

16. وفي شمال دارفور، حدث هجوم من الميليشيات على القرى في شهري مايو ويونيو. وبين 15 و16 مايو، هاجمت مليشيا ثمانى قرى على الأقل في نواحي محلية كتم. وفي 15 مايو، ومن الساعة 6 صباحاً إلى 12 ظهراً، هاجم 150 رجل مسلح من الميليشيات قرى كورجي، وكوري، وفيرجداني وقمت وترترة التي تقع على بعد 5 كلم جنوب كتم. ودخل المهاجمون، الذين كانوا يرتدون الزي العسكري القرى على ظهور الإبل والخيول وأطلقوا النار عشوائياً على السكان. قُتل ثلاثة عشر مدنياً وجرح سبعة، توفي اثنين منهم بعد أيام متأثرين بجراحهم. وينتمي جميع الضحايا لقبيلة التنجر. وفي يوم 16 مايو، هاجمت نفس الميليشيا قرى كوري، وترترا، وفدوقا، ومشري، بمحلية كتم. وأفادت التقارير عن مقتل ثلاثة مدنيين ونهب الممتلكات، بما في ذلك الماشية. وبنهاية مايو، دخل ما بين 50 إلى 60 رجلاً من الميليشيات المسلحة يرتدون الزي العسكري الأخضر قرية جوناخونا (بالقرب من بركة التي تبعد 20 كلم شمال شرق طويلة) وأطلقت النار عشوائياً على السكان مما أدى إلى هروبهم، ثم نهبت القرية. ووفق إفادة التقارير، فقد هجر السكان ست قرى أخرى على الأقل في المنطقة حول بركة نتيجة للهجمات المتواصلة التي تشنها الميليشيات. وتجمع السكان في منطقة سنيط فلاتة (على بعد 5 كلم من بركة). وفي 25 يونيو، هاجم قرابة 60 رجلاً من الميليشيات المسلحة سنيط فلاتة. قُتل أربعة من المدنيين وجرح اثنان منهما أثناء الهجوم، ولم يسلم من ذلك الهجوم السوق، ونهبت المنازل والماشية. وأفاد شهود أن المهاجمين كانوا مددجين بالأسلحة الآلية وأنهم أطلقوا الرصاص على صبي كان يرعى الماشية عندما كانوا يمشطون نواحي القرية. وقد توفي الصبي لاحقاً متأثراً بجراحه. وفتح المهاجمين النار، عندما كانوا داخل القرية، على رجل حاول الهرب، مما أدى إلى وفاته وقتلوا

رجلاً آخر رفض ترك منزله وأطلقوا النار على امرأة مما أدى إلى إصابتها بإصابة خطيرة.

17. وشهد يوم 20 مايو أول هجوم ضد موقع لجيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد منذ توقيع اتفاق سلام دارفور، حيث شنّ هجوم على مدينة فقول (168 كلم شمال غرب نيالا). سيطر على المدينة جيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد التي ينتمي سكانها إلى قبيلة الفور. وفي 20 مايو، هاجم فقول وقرية كنكولي- وهي قرية صغيرة مجاورة- 150 رجل من رجال الميليشيات على ظهور الإبل والخيول، بعضهم يرتدون الزي العسكري. دخل المهاجمون المدينة من الجهة الجنوبية الساعة السادسة صباحاً وأطلقوا النار عشوائياً على السكان. استهدف السكان المدنيون وُهبّت ممتلكاتهم. تدخل جيش تحرير السودان في رد انتقامي وتبادلت القوتان إطلاق النار. وفي نهاية المطاف تقهقر جيش تحرير السودان بعد أن انهالت عليه الطلقات المدفعية. أفادت التقارير أن الميليشيا استخدمت عربتين عليهما رشاشات وأسلحة آلية ثقيلة. وقد ثبتت وفاة ثلاثة عشر من المدنيين، ثلاثة منهم على الأقل مقاتلين من جيش تحرير السودان. وبالرغم من وجود موقع للقوات المسلحة السودانية على الطريق المؤدي إلى فقول، فإن قوات حكومة الوحدة الوطنية لم تتمكن من التدخل لحماية سكان القرى في المنطقة من الهجوم. ويرى المدنيون أنهم هوجموا لأنه يظن أنهم يعارضون اتفاق سلام دارفور.

18. وفي 18 يونيو، هاجمت ميليشيا تدعمها القوات المسلحة السودانية قرية ويسا- تبعد 12 كلم من طور- التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وقد تنبأ جيش تحرير السودان بالهجوم إثر ظهور ميليشيات في المنطقة منذ 8 يونيو. وتفيد التقارير أن الهجوم جاء في أعقاب محاولة القوات المسلحة السودانية الاستيلاء على قافلة من الناقلات التجارية كانت تتجه إلى نقطة تفتيش جيش تحرير السودان بويسا. وقد التحقت ميليشيات في المنطقة المجاورة بالقوات المسلحة السودانية عندما عدّلت القوات المسلحة مسارها نحو الهجوم على ويسا. لكن لم تسجل أية إصابات. غير أنه وفي هجوم على قرية جلول (12 كلم من طور)، في 2 يونيو، قُتل ثمانية أشخاص وجرح عشرة آخرون وأفادت التقارير اختفاء اثنين. وفي 20 يونيو، فتحت ميليشيا مسلحة النار على موقع جيش تحرير السودان/فصيل عبدالواحد بمنطقة جلول، غير أنهم انسحبوا بمجرد دخول دورية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى المنطقة.

### المعارك بين فصائل جيش تحرير السودان

19. بدأت من جديد المعارك بين فصائل جيش تحرير السودان في منتصف يونيو وبصفة خاصة بشمال دارفور. وفي 12 يونيو، دارت معارك بين فصائل جيش تحرير السودان بكلكل التي تبعد 60 كلم شمال الفاشر ويعرف عنها أنها قاعدة لجيش تحرير السودان/ فصيل مني مناوي. ذكرت التقارير أن ثلاثة من

المدنيين قد قُتلوا خلال المعارك. ذكر شاهد أنه تعرض، في نفس اليوم الذي دارت فيه المعارك، إلى هجوم من تسعة من مقاتلي فصيل مناوي حيث أطلقوا النار عليه في منطقة بالقرب من كلكل بعد أن سألوه ما إذا كان بحوزته سلاح. أخذ المقاتلون الشاهد إلى قاعدتهم واعتدوا عليه اعتداءً فظيماً، وأطلق في نهاية الأمر سراحه بعد أن تدخل مدني من كلكل لصالحه. وفي اليوم التالي، في 13 يونيو، هاجم فصيل عبدالواحد كورما (70 كلم شمال غرب الفاشر) مستعيداً سيطرته الجزئية على القرية. وفي 5 يوليو استعاد فصيل مناوي سيطرته على قرية كورما.

20. وفي بداية يوليو، عانت منطقة طويلة من سلسلة من الاضطرابات ما بين فصائل جيش تحرير السودان. وفي يوم 5 يوليو دارت معارك بين فصائل جيش تحرير السودان في الطينة (12 كلم جنوب غرب طويلة) وفي نفس اليوم، هاجم فصيل مناوي قرى ضالم، وكتيم وبركة، بشرق كورما (40 كلم من الفاشر)، داخل منطقة سيطرة عبد الواحد. ولم تتأكد التقارير عن الأضرار. وفي 6 يوليو، أفادت تقارير بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بأن فصيل مناوي قد قتل شيخاً من بركة (20 كلم شمال شرق طويلة) خلال الاضطرابات بين مجموعتي جيش تحرير السودان بمنطقة كورمة. وفي 7 يوليو، هاجم فصيل مناوي قريتين أخريين تقعان تحت سيطرة عبدالواحد: العريديب عشارا وفايقة. وقد ذكرت التقارير أن ثلاثة مدنيين قتلوا بينما أصيب آخر. وفي وقت كتابة هذا التقرير، مازالت الاضطرابات مستمرة بين الفصائل المتمردة، مما أثار الشكوك في ما إذا كان اتفاق سلام دارفور قادر على الحصول على الحد من القبول اللازم لنجاحه.

21. لجأت الفصائل المتمردة لاحتجاز الناس الذي إما يؤيدون الاتفاق أو يعارضونه. فقد احتجز فصيل مناوي سليمان جاموس وزملاءه من مجموعة الـ 19 نسبة لأنهم يرون أنهم يعارضون اتفاق سلام دارفور.

## الهجمات الأخرى

22. وما يثير القلق أيضاً الهجوم الذي حدث يوم 3 يوليو على حمرة الشيخ بشمال دارفور (350 كلم غرب الخرطوم و210 كلم شمال شرق الفاشر). وتفيد التقارير أن جبهة الخلاص الوطني كانت مجهزة جيداً، إذ إن لها ما يتراوح بين 10 و20 لاندكروزر مزودة بالرشاشات. ومن المهم ذكر أن أحكام اتفاق سلام دارفور الخاصة بوقف إطلاق النار لا تلغي التزام الأطراف باتفاقات وقف إطلاق النار السابقة (بما في ذلك حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/ فصيل عبدالواحد) وتنص على التزامهم ببنود وقف إطلاق النار. وبالرغم من أن جبهة الخلاص الوطني هي جبهة حديثة التكوين، فهي على صلة وثيقة بحركة العدل والمساواة.

### (3) العنف الجنسي والعنف القائم على النوع

23. لم ينتج عن توقيع اتفاق سلام دارفور انخفاضاً في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع. فقد شهدت دارفور تصاعداً في حالات ذلك النوع من العنف نظراً لممارسة عنف ضد المرأة التي يظن أنها تؤيد الفصائل المعارضة للحركة المتمردة وكذلك لتعليق "الدوريات التي تصاحب النساء اللائي يخرجن للاحتطاب" وانسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي في أعقاب مظاهرات للنازحين وتهجمهم عليها. مازالت النساء والفتيات يقمن برحلات خارج المعسكرات والقرى دون حماية الاتحاد الأفريقي مما يعرضهن لخطر هجوم المجموعات المسلحة. وقد حققت الدوريات التي ترافق النساء حين خروجهن للاحتطاب نجاحاً في توفير بعض الحماية وأدت إلى انخفاض عدد حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع في المناطق التي كانوا يعملون بها.

24. وفي غرب وجنوب دارفور، كانت هناك عدد من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع استهدفت النساء النازحات. وفي يوم 24 مايو، هدّدت مجموعة تتكون من قرابة 25 رجلاً من شرطة الاحتياطي المركزي يرتدون الزي الرسمي للشرطة وزي للتمويه، ست مجموعات منفصلة من النساء والفتيات بمنطقة حجر جلنقة (10 كلم شمال مستري، بغرب دارفور) واعتدت عليهم بالضرب والسرقة. كما هوجمت 27 امرأة وفتاة. اوقف الرجال المسلحون، وكان ينقسمون إلى أربع أو ست مجموعات، نساءً كن يتجهن نحو مستري قادمات من تشاد ونهبوا أموالهن وثيابهن الخارجية وبعض ممتلكاتهن الأخرى. ويعتدى بالضرب على بعض النساء، غالباً، عندما لا يكون لهن من المال ما يمنحنه. بعض الرجال هددوا الضحايا بالقتل والاغتصاب، غير أنه، وفي كافة الحالات الي أبلغ عنها، ألجم هذه الفئة من الرجال وسيطر عليهم أعضاء من المجموعة لذا لم تقع حالات اغتصاب. حاولت مجموعتان رفع شكوى إلى الشرطة في تاريخ الحادث، غير أنهم أخبروا أن الوقت متأخر لفعل ذلك. لم يعد في اليوم التالي سوى مجموعة واحدة للإبلاغ عن الحادث. ولم ترد معظم النساء التبليغ لأنه ثبت لهن من التجربة أن الشرطة لا تتحرك في اتجاه اتخاذ الإجراء اللازم. وعندما سئلت شرطة مستري عن الهجوم، لم تحاول التحري في الأمر. وذكرت الشرطة أنها لم تستطع التحري في مثل هذه الحالات كما ينبغي لأن النساء عادة ما يبلغن "متأخراً جداً".

25. أثر تعليق الدوريات التي تصاحب رحلات الاحتطاب سلباً على النساء اللائي يقطن في المعسكرات في منطقة نيريتيتي (غرب دارفور). وفي 10 مايو، ذهبت امرأتان لجلب الماء شمال المعسكر. تعرض أربعة جنود يرتدون زي أخضر للتمويه للمرأتين وأموهما بالذهاب معهن إلى قاعدتهم. ذهبت معهن إحداهن بينما تمكنت الأخرى من الهرب. وفي الطريق إلى القاعدة، ضرب أحد الجنوب المرأة على ساقها مما جعلها تسقط وبدأ في اغتصابها. ذهبت الضحية فوراً إلى

الشرطة وطلبت الرعاية الطبية. غير أنها لم تعد إلى الشرطة لمتابعة شكاواها، لأنها تعتقد أن السلطات لن تتخذ الإجراء اللازم.

26. واستمرت النساء النازحات بالجنينة (غرب دارفور) وما حولها في التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع. وفي 30 مايو، هاجم رجلان يرتديان الزي العسكري خمس نساء نازحات، ينتمين إلى المساليت، خارج معسكر كرنندق (1). اعتدي على جميع النساء بالضرب المبرح. وجلدت أخرى رفضت أن تتعاون معهن وجرحت على وجهها بالسكين. وأغتصبت اثنتان منهن. بلغت المرأتان عن الحادث إلى الشرطة المدنية التابعة إلى الاتحاد الأفريقي. ذكرت التقارير بأن الأخيرة أخذتهن دون رضاهن إلى شرطة المدينة. ثم وضعتهن الشرطة في عربة وأخذن إلى مسرح الجريمة ثم أعدن إلى مركز الشرطة، وفي نهاية الأمر استخرج لهن أورنيك 8 وسُمح لهن بالذهاب إلى الشرطة. أُجبر الضحايا على دفع رسوم من أجل أن يفحصهن الطبيب. وفيما يتعلق بحالتي الاغتصاب، ذكرت الضحيتان أن الطبيب رفض فحصهما واتهمهما بالكذب. أعادت اثنتان على الأقل من الضحايا أورنيك 8 إلى الشرطة وبالرغم من ذلك، لم تستجوب الشرطة أي من النساء، كما أنها لم تعط رقماً للبلاغ ولم تجر تحر في الحادث.

27. وفي جنوب دارفور، استمر ورود بلاغات من المناطق المختلفة عن حالات الاغتصاب التي ترتكبها المليشيات والمجموعات المسلحة الأخرى. ثبتت اثنتا عشرة حالة اغتصاب على الأقل حدثت في مايو ويونيو. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر النساء من شعيرية وميرشينو ومنواشي في التبليغ عن تحرش المجموعات المسلحة بهن بمجرد أن يخرجن من المعسكرات. وفي معسكر دوما، في 16 يونيو، اغتصب رجل مسلح على ظهر جمل امرأة كانت تجمع العشب مرتين. أُجبرت على الرحيل معه مدة ساعتين قبل أن تتمكن من الهرب. كما أنه قد هدد بقتل طفلها الصغير. وبالرغم من أن الجناة في هذا الحادث قد أُلقي القبض عليهم وفتحت قضية ضدهم، مازالت الإجراءات ضدهم معلقة نظراً لغياب الشهود. وفي 25 يونيو، اغتصب رجلان مسلحان على ظهر الأبل امرأتين خارج معسكر دوما بينما كانتا يجمعان العشب برفقة سبعة نساء أخريات. اعتدي بالضرب على جميع النساء غير أنه لم يغتصب غير اثنتين من النساء كانتا الأصغر سناً بينهن. لم ترغب الضحية التي استجوبت في تحرير بلاغ لدى الشرطة نظراً لبعدها المكان، كما أنها لا تثق بأنهم سيستخدمون الإجراء اللازم.

28. أدى تجدد المعارك بين فصائل جيش تحرير السودان إلى مزيد من حالات العنف القائم على النوع والعنف الجنسي ضد النساء اللائي يظن أنهن يدعمن الفصائل المناوئة، فيستهدفن بذلك ويغتصبن بسبب انتمائهن العرقي. وفي يوم 29 يونيو، اغتصب أربعة رجال امرأة بالطينة لأنها زوجة رجل ينتمي للزغاوة. فُيدت صديقتها بشجرة وضربت حتى فقدت الوعي وسألها المعتدون عن مكان ابنها. أطلق المعتدون الضحيتان بعد أن طلب منهما أن

يقسمن أنهم لن يخبرن القصة لأي أحد. نهب المعتدون جميع طعامهن وثيابهن ومبلغ 5.000 دينار وحمار يخصهن. وفي بعض الحالات، تعرضت النساء اللاتي لجأن إلى هجر قراهن هرباً من المعارك العسكرية للاعتداء بالضرب والاعتصاب في طريقهن إلى معسكرات النازحين. وفي يوم 5 يوليو، وفي حادثتين منفصلتين، اعتدى رجال مسلحون ينتمون إلى مليشيا الزغاوة نساء من الفور أثناء هروبهن من قرية كرتا خارج قرية طويلة.

29. مازالت استجابة الحكومة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع غير كافية في أوجه كثيرة. فلم تعجز الشرطة أن تتخذ إجراء حيال التعامل مع الضحايا والتحري في القضايا وحسب، بل مازال النظام القانوني يخيب ظن الضحايا اللاتي يتمكن من عرض قضاياهن أمام المحكمة. وبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من الاعتداءات على النساء النازحات بجنوب دارفور، لم تسجل ولا إدانة واحدة بجريمة اغتصاب فيما يتعلق بالقضايا التي تكون النازحة طرفاً فيها.

30. وبالجنينة (غرب دارفور)، عجزت الحكومة عن ضمان مثول منسوبيها الموجهة ضدّهم تهم اغتصاب أمام المحكمة. وقد أجلت جلسات بتاريخ 28 يونيو وتاريخ 20 يونيو تتعلقان باغتصاب اثنان من القوات المسلحة الحكومية (أحدهما ينتمي للجيش السوداني والآخر لقوات الدفاع الشعبي) لامرأة نازحة بمنطقة ادماتا. أجلت الجلسة الأولى أربع مرات والثانية للمرة الخامسة نظراً لعدم حضور المدعى عليهم. وفي يوم 26 يونيو، حكمت محكمة الجنينة في نهاية الأمر على فرد من القوات المسلحة السودانية عن جريمة اغتصاب ارتكبت يوم 28 نوفمبر 2005. أجلت جلسات المحكمة للمرة التاسعة نظراً لعدم ظهور المدعى عليه. ويروج لثقافة إفلات منسوبي الحكومة من العقوبة تقاعس الحكومة في التعامل مع الجنود الذين توجه لهم تهماً.

31. ومن المعوقات التي تقف حائلاً أمام محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على النوع هو الاعتماد على النظم غير القانونية للعدالة اعتماداً غير صحيح. وفي مايو، أعرب النازحون بمنطقة كرنك عن عدم ثقتهم في المحاكم الريفية واشتكوا من أن حوادث الاغتصاب يفصل فيها عن طريق التعويضات التي يتفق عليها ممثلو النازحين والمشتبه فيهم، دون استشارة الضحايا أو أسرهم. وقد كان الاعتماد على النظم غير الرسمية في الفصل في النزاعات يخص بصفة خاصة الضحايا من الأطفال الذين لا يستطيعون تأمين حقوقهم القانونية. وفي يونيو، اعتدى رجال مسلحون على فتاة صغيرة من النازحين بغرب دارفور. اغتصب الجناة الفتاة عدة مرات واعتدوا عليها اعتداءً وحشياً. حرر بلاغ بمركز الشرطة المحلي، وبناء عليه احتجز اثنان من المشتبه فيهم. ذكرت التقارير أن كلا المشتبه فيهما قد اعترفا في الحجز، غير أنه أُطلق سراحهما لاحقاً. اتصلت أسر الجناة وشيوخ قبائلهما بأسرة الضحية وعرضوا عليها دفع تعويض وبناء على ذلك عقد اجتماع للمصالحة. غير أن أسرة الضحية وشيوخ المنطقة رفضوا العرض. قررت الأسرة أن تلجأ إلى

الإجراءات القانونية الرسمية ضد الجناة على الرغم من أنهم لم يتخذوا هذا الإجراء في أول الأمر خوفاً من انتقام قبيلة الجناة منهم.

32. أقرت الحكومة رسمياً بمشكلة العنف القائم على النوع والجنس في دارفور من خلال تشكيلها لثلاث لجان ولائية (تختص كل لجنة منها بإحدى ولايات دارفور) وكذا تطوير خطة عمل بصدد القضاء على العنف ضد المرأة في دارفور. بيد أنه في واقع الأمر، لم يطرأ على وضع المرأة في دارفور أي تحسن. حيث لم تلبى اللجان الولائية متطلبات التحويل الممنوح لها فيما يختص بمنع العنف ضد المرأة، وأن اللجان في غرب و شمال دارفور لم تضطلع بإدوارها، بينما إضطلعت لجنة جنوب دارفور بمهامها على نحو غير كفؤ. وفي ذات الوقت، لم تُحدث خطة العمل نتائج ملموسة وذلك نتيجة للتنفيذ البطيء لها.

#### رابعاً - المظاهرات وإستجابة الحكومة

33. دفع توقيع فصيل واحد من حركات التمرد في دارفور على اتفاق سلام دارفور في 5 مايو، مجتمعات النازحين في دارفور الذين يناصرون حركة العدل والمساواة أو فصيل عبد الواحد الى إشعال شرارة العديد من المظاهرات. ولقد كشف مدى اتساع المظاهرات عن الرفض الواسع لقبول اتفاق سلام دارفور. وكان هنالك دافعان أساسيان وراء مظاهرات النازحين وهما معرفة أن اتفاق سلام دارفور قد فشل في الاستجابة لتظلماتهم الرئيسية ورغبتهم في تحقق تدخل الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي على نحو أكبر في دارفور، كما فهم أن بعثة الأتحاد الأفريقي قد فشلت في حماية النازحين من الهجمات المستمرة ضدهم. وعلى وجه الخصوص، يعتقد النازحون أن اتفاق سلام دارفور لا يعالج همومهم على نحو كافي فيما يتعلق بالتعويض، ونزع سلاح الميليشيات، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وإعادة إعمار المناطق التي دمرها الصراع. ولقد ذكر النازحون أثناء بعض المظاهرات بكل وضوح أن تعويض كل فرد يُعتبر شرطاً لعودتهم الطوعية. ويُعد على ما يبدو عدم توقيع عبد الواحد على الاتفاق معوق رئيسي آخر. ولقد أبانت العديد من التصريحات الواضحة التي ذكرها النازحون أثناء المظاهرات بأنهم سوف يناصرون اتفاق سلام دارفور فقط في حالة اعتراف عبدالواحد به. ولقد استهدف النازحون بعثة الأتحاد الأفريقي خلال

المظاهرات في المخيمات في كل ولايات دارفور الثلاث (كلمة، أوتاش، الطويلة، الحصاصيا، وأبوشوك).

34. إسم الاسلوب الذي اتبعته الحكومة في تفريق المظاهرات بالاستخدام العشوائي للأسلحة النارية والذي ينتهك المعايير الدولية الخاصة باستخدام السلطات الرسمية للقوة في تنفيذ القانون. ولقد فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين أثناء المظاهرات التي اندلعت في دارفور خلال الفترة من 8 إلى 29 مايو مما أدى إلى مقتل سبعة مدنيين على الأقل وإحراق أذى جسيم بأخرين كثير. ولقد أتاح المدى الواسع لقانون الطوارئ إضافة إلى الحصانات المنيعة للشرطة، إمكانية اعتبار مثل هذه الحشود غير قانونية وعليه بات المتظاهرون عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان والتي لم تستطع الحكومة اتخاذ تدابير لاستردادها.

35. عمدت الحكومة، لكي تتمكن من مواجهة المعارضة القوية، إلى قيادة حملة لإرغام السكان لقبول اتفاق سلام دارفور عن طريق استخدام أساليب التخويف. لذا حدثت سلسلة من الاعتقالات "الإحترازية" للمدنيين المتهمين بالعمل مع النازحين ومساعدتهم في تنظيم المظاهرات ضد اتفاق سلام دارفور.

36. وتظاهر النازحون في مخيم كلمة في نيالا جنوبي دارفور ضد اتفاق السلام وذلك أثناء زيارة يان إيقلان، مساعد الأمين العام للشئون الإنسانية، للمنطقة في 8 مايو. وفي أعقاب المظاهرات، إقتحم نازحون مسلحون بالفؤوس والمعاول معسكر بعثة الإتحاد الأفريقي حيث طعنوا مترجماً وقذفوه بالحجارة حتى الموت وجرحوا ثمانية ضباط من شرطة الإتحاد الأفريقي مما حدا بقوات الشرطة الحكومية للتدخل والسيطرة على الحشود ومنعها من إحداث مزيد من الدمار على مقر بعثة الإتحاد الأفريقي. ولقد دفع هذا الهجوم بعثة الإتحاد الأفريقي إلى تعليق أنشطتها في مخيم كلمة بما في ذلك تعليق الدوريات الخاصة بتوفير الحماية لعمليات جمع حطب الوقود. وخلال الفترة من 12 إلى 14 مايو تم تنظيم مظاهرة سلمية في مخيم كلمة دون الإبلاغ عن وقوع حوادث خطيرة.

37. في 13 مايو، فتحت قوات الإحتياطي المركزي التابعة للشرطة النار دون أي إنذار على مظاهرة سلمية تكونت من زهاء 1000 نازح من عدة مخيمات بالمنطقة مما أدى إلى مقتل رجل في مقتبل العمر، والذي بدوره دفع المتظاهرون للرد على ذلك بقتل أحد ضباط الإستخبارات العسكرية بعد ما كشفت هويته وسط المتظاهرين. وفي وقت لاحق أثناء ذلك اليوم، فتحت قوات الدفاع الشعبي النار على مخيم فانية وقتلت رجلاً آخر أيضاً في مقتبل



العمر والحقت جراح بأخرين عدة. ولقد زعم نازحون أن قوات الدفاع الشعبي أغلقت الحد الشمالي لمعسكر فانية وفتحت النار على المعسكر دون أي انذار أو تحرش بها وفي حضور مفوض كاس، الذي كان يوجد فيه عدد من النازحين العائدين. بيد أن قاضي كاس ومدير شرطتها عبّرا عن اعتقادهما بأن النازحين في مخيم فانية قد أطلقوا النار أولاً على قوات الدفاع الشعبي.

38. وفي 29 مايو، نظم النازحون في معسكر أوتاش مظاهرةً منددين باتفاق سلام دارفور حيث ذهب بعضهم الى معسكر بعثة الإتحاد الأفريقي للتعبير عن عدم رضائهم تجاه اتفاق سلام دارفور. ونتيجة لتزايد الاعتداءات من قبل الحشود، انسحبت الشرطة المدنية التابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي من المخيم، لتحيط به قوات حكومية مسلحة من الشرطة. وقُتل أحد النازحين وجرح اثنين آخرين عقب تفجر أحداث عنف. نُظمت مظاهرة أخرى في نيالا في 29 مايو. ولقد افادت التقارير أن الشرطة عمدت الى ضرب المتظاهرين في محاولتها لإحتواء المظاهرة.

39. في 10 مايو، تظاهر النازحون في الطويلة امام مُجمع بعثة الإتحاد الأفريقي في المخيم في شمال دارفور وحاولوا دخوله، مما أدى الى إلحاق أذى جسيم بثلاثة جنود من بعثة الإتحاد الأفريقي وموظف محلي. وفي 13 مايو، دفعت مظاهرة يتراوح عددها بين 800 الى 1000 متظاهر من مخيم أبوشوك بالفاشر، قوات من الشرطة والجيش الى إستخدام العنف الشديد حيث إلتفت هذه القوات حول المخيم في محاولة للسيطرة على المتظاهرين. ووفقاً لما ورد في التقارير، فقد أطلقت القوات الحكومية النار على المتجمهرين مما نتج عن مقتل أربعة مدنيين – اثنان منهم قُصّر – وجرح ما لا يقل عن خمسة آخرين. كما تمخضت المظاهرة عن إحراق جزئي لمعسكر بعثة الإتحاد الأفريقي وإتلاف سيارة لهذه البعثة. والذي بدوره دفع الأتحاد الأفريقي الى تجميد أنشطته في أبوشوك. كما نُظمت مظاهرات سلمية أخرى في أبوشوك طوال شهري مايو ويونيو.

40. وفي غرب دارفور وفي 8 مايو، واجه النازحون في زالنجي الذين تظاهروا ضد اتفاق سلام دارفور، القوات الحكومية على طريق عودتهم الى مخيم خمسة دقائق، حيث أطلقت قوات الأمن الغاز مسيل الدموع والرصاص، بيد أنه لم يُصب أحد. وفي 9 مايو، رجعت قوات الأمن إلى مخيم خمسة دقائق وفتحت نيرانها مستهدفةً المنازل والمواطنين مباشرةً مما أسفر عن مقتل فتاة عمرها 12 سنة وإلحاق أذى جسيم بإمرأة حامل. وفي 8 مايو، أشعل النازحون في مخيم الحصاصي النار في معسكر بعثة الإتحاد الأفريقي وكذا مركز الشرطة مما أدى الى جرح أربعة ضباط من البعثة وتدمير عدد من

السيارات. وعليه، اخلت قوات الحماية التابعة لبعثة الإتحاد أفراد شرطتها المدنية من مخيم الحصاصي عقب الهجوم. وفي نفس اليوم، سار النازحون من مخيم الحمادية الى مقر بعثة الإتحاد الأفريقي لتسليم مذكرة توضح موقفهم. وأثناء طريق عودتهم الى المخيم، تجمّع بعض النازحون بالقرب من دكان للحصول على بعض الماء. وهم في ذلك المكان بالقرب من الدكان، فتحت مجموعة من أربعة أو خمسة أشخاص (معظمهم كانوا يرتدون زي الشرطة) النار على النازحين، مما نتج عن إصابة فتى يبلغ من العمر 14 عاماً في صدره، بينما جرح رجل أكبر عمراً بألة حادة في رأسه وهو يحاول مساعدة الفتى المصاب.

41. وعقب المظاهرة، عمدت قوات الأمن الحكومية الى مضايقة قادة المجتمع والناشطين ممن أعتقد بانهم من مثيري الفلاقل في أوساط مجتمع النازحين. وعبر قسم حقوق الانسان عن قلقه إزاء إعتقال قوات الأمن للمدنيين الذين أشتبه بتورطهم في حركات النازحين و إساءة معاملتهم، كما عبر عن قلقه السابق فيما يختص بإستهداف المدنيين من القبائل التي يُنظر إليها كمساندة لمتبردي حركة تحرير السودان. وخلال الفترة قيد النظر، حدثت العديد من حالات الإعتقال والتخويف للذين إنتقدوا اتفاق سلام دارفور علناً. ولقد صاحب تلك الاعتقالات للنازحين الذين تورطوا في المظاهرات انتهاكاً لحقوق الانسان (بما في ذلك الاعتداءات والاعتقالات لفترات طويلة دون توجيه إتهام). بالإضافة الى ذلك، إعتقلت قوات الأمن الوطني المواطنين العاديين وأساءت معاملتهم دون وجود دليل يثبت مشاركتهم في المظاهرات.

42. وفي 14 مايو، ألفت قوات الأمن القبض على رجل نازح ينتمي لقبيلة الفور، والذي نفى صلته بالمظاهرات، في مخيم فانية ونقل الى نيالا، حيث حُبس وعُدب في السجن الانفرادي لفترة ثمانية أيام ثم أطلق سراحه بعد أن أرغم على دفع غرامات عن تهمة لم يدرك كنهها. في 15 مايو، أعتقلت قوات جهاز الأمن في نيالا مدير مكتب مركز أمل لاعادة تأهيل ضحايا التعذيب في نيالا والذي يُقدم مساعدات قانونية حيث حُبس لفترة سبعة أيام دون الحصول على تمثيل قانوني/محامي او استقبال زائرين من خارج السجن. وكشرط لإطلاق سراحه، كان على مدير مركز أمل قبول شروط عدة مثل الإلتزام بعدم تحريضه للنازحين ضد اتفاق سلام دارفور والاحجام عن ممارسة النشاط السياسي.

43. في يومي 15 و 16 من شهر مايو، أحاطت قوات جهاز الأمن بثمانية أعضاء بارزين من مجتمع كاس الذين أعتقلوا من منازلهم واماكن عملهم والذين ينتمي سبعة منهم الى عضوية الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولقد إتهم جهاز الأمن هؤلاء الأشخاص بتحريض النازحين للتظاهر، وأبلغ أنه قد

تعرض واحد منهم على الأقل للاعتداء جسدياً. وفي 19 مايو، أيضاً في كاس، اعتقل جهاز الأمن والاستخبارات العسكرية موظف محلي يعمل لدى منظمة دولية طوعية وسيق للتحقيق معه. حيث إقتادته الاستخبارات العسكرية الى مقر الشرطة العسكرية حيث هُدد وضرب وحُقق معه بشأن التخطيط للمظاهرات التي تمت في كاس في 13 مايو (والتي قُتل أثناءها أحد ضباط المراقبة الدوليين).

44. في 24 مايو، ألقى جهاز الأمن القبض على 10 أشخاص في زالنجي بما في ذلك موظف محلي يعمل مع الأمم المتحدة وأعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان. حيث تمت هذه الاعتقالات وسط شائعات عن مظاهرات وشيكة الحدوث قبل يوم واحد من زيارة والي غرب دارفور الذي كان من المزمع قدومه الى زالنجي لشرح اتفاق سلام دارفور. ولقد أُستجوب المعتقلون عن أنشطتهم وآرائهم فيما يتعلق باتفاق سلام دارفور، ومن ثم أُطلق سراحهم جميعاً بعد ذلك بأيام.

45. وفي الفاشر بتاريخ 4 يونيو، استجوب جهاز الأمن موظف محلي يعمل في وظيفة حارس أمني مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، عن دوره المزعوم في تنظيم المظاهرات المناوئة لاتفاق سلام دارفور التي حدثت خلال شهر مايو في مخيم أبو شوك. وفي نفس اليوم وفي واقعتين مختلفتين، أُقتيد أيضاً زعيم محلي في أبوشوك، وأحد موظفي المنظمات الدولية الطوعية الى مكتب جهاز الأمن حيث أُستجوبا بصدد تورطهما المزعوم في المظاهرات. وأكد مدير الأمن الوطني لشمال دارفور أن عدداً من المواطنين قد تم إستدعاؤهم للتحقيق معهم، وأوضح أنه وبما ان هؤلاء كانوا كلهم سوادنيين، يحق لجهاز الأمن التحقيق معهم.

46. واعتقل جهاز الأمن أيضاً مدنيين في الخرطوم نتيجة للمظاهرات. وفي 12 مايو، أُعتقل طالبان في الخرطوم حيث أبرحتهم القوات الحكومية ضرباً وحشياً أثناء اعتقالهم في مُجمع عسكري، وينتمي هؤلاء الطلاب الى عضوية اتحاد طلابي صغير والذي بدوره يعتبر جزءاً من تحالف اتحادات طلاب دارفور. واعتقلت عناصر جهاز الأمن طالباً آخر من جامعة الزعيم الأزهري في 21 مايو، حيث تم التحقيق معه بصدد انتمائه السياسي وضرب ضرباً مبرحاً، وبعدها أُطلق سراحه في ذات اليوم وهُدد بعدم الذهاب الى الجامعة لفترة اسبوعين. كما أُبلغ أن جهاز الأمن قد أعتقل مراراً طالباً يدرس الحقوق في جامعة النيلين بالخرطوم والذي عُرف عنه زعامته لمجموعة سياسية مناوئة لاتفاق سلام دارفور تكونت من طلاب دارفوريين، وأساء معاملته وذلك فيما يتعلق في غالب الأمر بالمظاهرات المناوئة لاتفاق سلام دارفور أو أنشطة سياسية أخرى.

47. ولقد ساهمت مفوضية العون الانساني في السودان أيضاً في خلق أجواء القمع، ففي 25 يونيو أصدر مفوض مفوضية العون الانساني لغرب دارفور، بناءً على تعليمات من مفوضية العون الانساني في الخرطوم، شهادةً يحظر بموجبها منظمة السودان للتنمية الاجتماعية (سودو) من ممارسة نشاطها، وهي منظمة طوعية محلية بارزة، في مجالات بناء السلام، وتعزيزه، والعمل الاجتماعي. وحصر التفويض الممنوح لهذه المنظمة (سودو) انشطتها على مجالات التغذية والصحة، والتعليم في مخيمات النازحين، والزراعة، والماء في مخيمات دليج وقارسيل. وعلى الرغم من الحاجة لبذل جهود بناء السلام في المرحلة الراهنة، أبدت الحكومة شكوكها تجاه المنظمات الطوعية التي تعمل بشكل لصيق مع النازحين.

#### خامساً: بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان

48. وصلت بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان أول مرة في يونيو 2004، وذلك لمراقبة ورفع التقارير عن اتفاق وقف اطلاق النار الذي وقعته كل من الحكومة، وحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة في 8 ابريل 2004. رُفِع عدد الموظفين في شهر أكتوبر ووسّع التفويض ليشمل: المساهمة في ضمان خلق بيئة تساعد على الاضطلاع باعمال الاغاثة الانسانية والعودة الطوعية للنازحين واللاجئين لمساكنهم، والمساهمة في تحسين الوضع الأمني في كافة أنحاء دارفور. وعلى نحو أكثر تحديداً، فقد عُهد لبعثة الإتحاد بمهمة حماية المدنيين الذين يتعرضون لتهديد وشيك الحدوث وفي المناطق المجاورة بشكل مباشر، وتوفير وجود عسكري ملحوظ عن طريق الاضطلاع بالدوريات وإنشاء مراكز عسكرية مؤقتة لمنع المجموعات المسلحة من ارتكاب اعمال عدائية ضد المدنيين، ومراقبة الاداء الكفو للشرطة المحلية ورفع التقارير بشأنه.

49. ويضطلع الإتحاد الأفريقي بموجب اتفاق سلام دارفور بمراقبة سير عملية الالتزام بالاحكام الخاصة بنزع السلاح والاشراف عليها، ومراقبة الأمن داخل المخيمات، وضمان حماية النساء والأطفال في المخيمات من التعرض لكافة صور العنف، ومراقبة التحقيقات التي تضطلع بها الشرطة والمحاکمات الحكومية بشأن الجرائم ضد النازحين، وإنشاء المناطق العازلة وتنفيذها (شاملاً المناطق التي تُحيط بمخيمات النازحين والطرق الرئيسية للمساعدات الانسانية). وعلى وجه الخصوص، ينص اتفاق سلام دارفور على: "توفير بعثة الإتحاد الأفريقي لقوات سريعة الانتشار لحماية المدنيين، والمنظمات الانسانية، وطرق الامدادات الانسانية". بيد أنه لم تشهد موارد الإتحاد الأفريقي أية زيادة، وعليه عجز الإتحاد الأفريقي عن الاضطلاع

بمهام ولايته الأصلية على نحو كافٍ فيما يختص بحماية المدنيين أو الاضطلاع بالمهام الاضافية التي حولها له اتفاق سلام دارفور.

50. وكما نوهنا أعلاه، بات النازحون يعتقدون على نحو واسع أن بعثة الاتحاد الأفريقي قد فشلت في حمايتهم من الهجمات. لذا كان الاتحاد الأفريقي هدفاً مباشراً لعمليات العنف التي ارتكبتها النازحون خلال ما لا يقل عن أربع مظاهرات من تلك التي حدثت في دارفور. نتيجة لذلك، علق الاتحاد الأفريقي أنشطته في المخيمات التي أُقيمت في جنوب وشمال وغرب دارفور، بما في ذلك الدوريات الخاصة بحماية عمليات جمع حطب الوقود.

51. وفي غرب دارفور، أحجم الإتحاد الأفريقي عن الاضطلاع بالدوريات الليلية في مخيمات النازحين في الجنية وذلك ابتداءً من تاريخ 12 مايو كما عمد الى تقليص الدوريات النهارية بشكل كبير وذلك بسبب تخوفه من استهداف النازحين له. وفي 8 يونيو، أسفر تظاهر النازحون ضد الإتحاد الأفريقي في مخيم كرنديق للنازحين، عن انسحاب الاتحاد الأفريقي إنسحاباً كاملاً من هذا المخيم. وكانت المظاهرات قد اعتبرت محاولة فاشلة لشرطة الاتحاد الأفريقي المدنية في كرنديق للمساعدة في إخلاء امرأة من النازحين إخلاءً طبيياً كانت تعاني من حالة صحية حرجة. حيث ألغت قوات شرطة الاتحاد المدنية رحلتها ورجعت الى قاعدتها من منتصف الطريق وذلك بسبب وجود سياسة تمنع السفر الى أي مكان تزيد مسافته عن كيلومترين من مركز الشرطة، حيث توفيت النازحة بعد ذلك بوقت قصير مما أثار حفيظة النازحين ودفعهم للتظاهر. وفي كل من زالنجي ونرتنتيتي، إقتصرت حركة بعثة الإتحاد الأفريقي على مقر رئاستها ولم تقم بأية دوريات ولم تُجري اشرافاً على مراكزها في مخيمات النازحين عقب المظاهرات التي قام بها النازحون في زالنجي في بداية شهر مايو، كما علقت دورياتها في مخيم الحامدية للنازحين (زالنجي). وقد اعترض النازحون في مخيم الحامدية على وجود بعثة الإتحاد داخل مخيماتهم واتهموها بمحاولة ممارسة الضغط على زعيمهم السياسي، عبد الواحد، للتوقيع على اتفاق سلام دارفور. وصرح أحد الزعماء المحليين بأن بعثة الإتحاد ستكون محل ترحيب في حالة التزامها بتطبيق ولايتها فقط وأحجموا عن محاولة تنفيذ اتفاق سلام دارفور، والتي يتعارض تنفيذها مع مصالح النازحين. اضافةً، تم تعليق دوريات بعثة الإتحاد في مخيم الحاصحيسا (زالنجي) أيضاً. وكان النازحون في مخيم الحاصحيسا قد هددوا فريق دورية تابع لبعثة الإتحاد في 11 يونيو بأنهم سوف يحرقون سياراتهم في حالة قدومهم للمخيم مرةً أخرى.

52. وفي جنوب دارفور، انسحبت بعثة الإتحاد من كلمة عقب المظاهرات التي إندلعت في 8 مايو. وتوقفت البعثة عن إرسال دورياتها لمرافقة النازحين

أثناء عمليات جمع حطب الوقود إستجابة لرغبة النازحين الذين اعترضوا على وجه الخصوص على وجود قوات من الشرطة الحكومية كجزء من فريق الحماية. ويُعد وجود قوات بعثة الإتحاد ضرورياً لتأمين الأمن والسلام داخل مخيم كلمة الذي يصل عدد سكانه الى زهاء 120000 نازح. ساهم انسحاب بعثة الإتحاد في إحداث تدهور سريع في الوضع الأمني بمخيم كلمة نتيجة لإذيات معدلات الجريمة والتوتر القبلي بين الفور (الذين يؤيدون عبد الواحد) والزرغاوة (الذين يؤيدون ميناوي). أثر الهاجس الأمني أيضاً على المنظمات الدولية الطوعية العاملة في المخيم والتي تصير غير قادرة على تعزيز أعمالها عندما تتسم الأوضاع بالإنعدام الشديد للأمن.

53. في شمال دارفور، علقت بعثة الإتحاد دورياتها في كل من مخيمات أبوشوك، وزمزم، ودار السلام. واشتكى النازحون من أن شرطة بعثة الإتحاد لم تعد قادرة على حمايتهم من هجمات الميليشيات وبالتالي لم يعودوا يرحبون بوجودها في مخيمهم. وفي بداية شهر يوليو، أبلغ الزعماء السياسيون لمخيمات أبوشوك وزمزم بعثة الإتحاد بالإحجام عن مواصلة عملياتها واتهموها بالتحيز لجانب الحكومة.

54. ظل التوتر مستمراً بين بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان ومجتمع النازحين حينما بدأت دوريات الإتحاد الإفريقي تواصل نشاطها شيئاً فشيئاً في بعض المعسكرات في أواخر يونيو. وازداد إحباط النازحين عند شعورهم بتباطؤ الإتحاد الإفريقي في أداء مهامه حيال العديد من معسكرات اللاجئين وأدى ذلك إلى زوال ثقتهم في مقدراته. ويرى أغلبية النازحين عدم فاعلية الإتحاد الإفريقي إزاء منع الهجمات أو متابعة البلاغات المتعلقة بقضايا العنف. أما النازحون المعارضون لإتفاق سلام دارفور فقد تضاءلت مصداقيتهم في الإتحاد الإفريقي الذي كان دوره رئيسياً في تعزيز إتفاق سلام دارفور.

## ملاحظات ختامية

55. أدى التباطؤ والتنفيذ غير الصحيح لإتفاق سلام دارفور إلى تراكم المشاكل على أرض الواقع. وتعتبر لجنة وقف إطلاق النار برئاسة الإتحاد الإفريقي مسؤولة عن مراقبة إنتهاكات إتفاق وقف إطلاق النار بنص المادة 25 من إتفاق سلام دارفور (الفقرات 240-247). وكان من المفترض تكوين لجنة وقف إطلاق النار في غضون ثلاثة أيام من توقيع الإتفاق ولكنها لم تعقد اجتماعها الأول حتى الثالث عشر من يونيو، أي بعد شهر من سريان إتفاق سلام دارفور وبعد وقوع سلسلة من الهجمات. وظلت لجنة وقف إطلاق النار منذ إجتماعها الأول مشغولة ببعض المسائل الإجرائية أكثر من التحقيقات الأساسية مع عدم إنعقاد إجتماعاتها إلا بين الفينة والأخرى. ولم تقم

اللجنة بإجراء تحرٍ واحد منذ منتصف يونيو. كما أدى عملها الخاطئ إلى إضعاف مصداقيتها كمؤسسة وكقوة لوقف إطلاق النار. وتم تعطيل محاولات اللجنة فيما يتعلق بالتحريات في طويلة بواسطة مني مناوي. كما أبدت عدم رغبتها في تلقي شكاوى من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد أو حركة العدل والمساواة لأنهما فقط ليسا من الموقعين على إتفاق سلام دارفور.

56. وبعد قيام لجنة وقف إطلاق النار بتحديد الانتهاكات تأتي مسؤولية اللجنة المشتركة لإتخاذ خطوة حاسمة بشأن هذه الانتهاكات (المادة 25 ، الفقرة 250) مثل إعلان الانتهاكات والتوصية بإتخاذ إجراء تأديبي أو عقابي. وعلى الرغم من إجتماع اللجنة للمرة الأولى في 22 يونيو في أديس أبابا إلا أن هذا الإجتماع لم يناقش إنتهاكات وقف إطلاق النار بل ركز على المسائل التنظيمية. وتم تعليقه بعد أن أصبحت المطالبة ببعض التوضيحات المتعلقة بالجوانب السياسية والقانونية لمهام اللجنة واضحة جليا. وتوقف عمل اللجنة المشتركة مع استمرار انتهاكات لجنة وقف إطلاق النار دون ارتداد أية آثار جانبية على الطرفين.

57. في 22 يونيو، كان من المفترض أن تقدّم الحكومة خطة لتحديد ونزع سلاح الميليشيات (المادة 27، الفقرة 314) . كان يجب تسليم الخطة للجنة وقف إطلاق النار لمراجعتها وإجازتها. ومرّ موعد تسليم خطة نزع السلاح دون الإلتفات إليه غير أنه في اليوم التالي الموافق 23 يونيو، وفي خطوة أريد بها عكس رغبة الحكومة في موافقتها على إتفاق السلام، قام حوالي مائة وخمسون من رجال الميليشيات بتسليم 128 قطعة سلاح إلى وفد حكومي في جنوب دارفور وذلك بحضور بعثة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. وتم منح العفو العام للذين سلموا أسلحتهم بموجب القرار الجمهوري رقم 114 الصادر في 11 يونيو. وشمل قرار العفو حركات التمرد التي وقّعت إتفاق سلام دارفور وكذلك الأطراف القبلية التي شاركت الحكومة في عملية الصلح بين القبائل التي تمّت في ولايات دارفور إضافة إلى أولئك الذين نذروا أنفسهم وساندوا إتفاق سلام دارفور.

58. أدى الحدث الذي تمّ في 23 يونيو إلى إثارة عدّة مخاوف: أولاً، وبالرغم من الترحيب الذي صاحب عملية تسليم الأسلحة إلا أن هذا العمل لا يكون بديلاً عن الحاجة إلى تكوين خطة شاملة تضمن نزع سلاح كل المجموعات المسلحة في دارفور. ثانياً، العفو العام الذي صدر بشأن أفراد المجموعات المسلحة قد يكون مثاراً للجدل لأن القرار الجمهوري الذي تمّ بموجبه العفو لم يفصّل إجراء تطبيقه على الفرد الذي مُنح العفو ولم يشمل كذلك قائمة بالجرائم التي يتم العفو بشأنها. يجب تحديد قائمة الجرائم التي يتم العفو عن مرتكبيها كما يجب ألا تشمل جرائم الحرب والجرائم التي تُرتكب ضد

الإنسانية. على الحكومة ألا تمنح العفو لكبار زعماء القبائل الذين قاموا بهجمات على مستوى واسع ثم قاموا فيما بعد بالمشاركة في لقاءات الصلح بين القبائل حتى يتم العفو عنهم. ثالثاً، غياب نظام المحاسبة وتفشي ثقافة الإفلات من عقوبات إنتهاك حقوق الإنسان المرتكبة في دارفور تحتاج إلى النظر العاجل كما نص عليها قرار مجلس الأمن رقم 1519 (2005) الذي أحال ملف دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وقد فشلت المؤسسات السودانية التي أنشئت خصيصاً للنظر في الجرائم التي ارتكبت في دارفور مثل المحاكم الجنائية الخاصة، في تحقيق العدالة ومحكمة كبار القادة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الإنسانية.

59. وعلى حكومة السودان أولاً وأخيراً مسؤولية حماية المدنيين من مواطنيها. ويعتبر إتفاق سلام دارفور محكوماً بالفشل إن لم تسع الحكومة لدعم إضافي ومع استمرار العنف وتنافس المجموعات المسلحة في دارفور سيظل أهلها يعانون إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ودون إلترام الحكومة سيستمر المدنيون يعانون من عدم الحماية في مواجهة نظام قضائي غير فعّال وغير قادر على النظر في شأن محاسبة منتهكي حقوق الإنسان ويُجرمون من الوصول إلى السلع والخدمات الضرورية التي تعينهم على البقاء. وفيما يمثل إتفاق سلام دارفور، نظرياً، وثيقة هامة بمناشدته للأطراف باحترام وتعزيز وترقية الحقوق الأساسية للإنسان، يظل إعلانه غير مُجدٍ إن استمرت الأطراف في إنتهاك المبادئ الأساسية له المنوط بهم ترقيتها وتعزيزها. ويتطلب إنهاء العنف في دارفور مجهودات عديدة منها: (1) مخاطبة المصادر المحددة للصراع بين المجموعات المتنافسة في دارفور. (2) اتخاذ خطوات ملموسة من جانب الموقعين لكسب دعم الأطراف المعارضة لإتفاق السلام. (3) تدخّل هام وقوي ودعم من الإتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي.

## 7. التوصيات

### إلى الحكومة وإلى أطراف إتفاق سلام دارفور والمجموعات المسلحة الأخرى

- على الحكومة وأطراف إتفاق سلام دارفور والمجموعات المسلحة الإستجابة لبنود وقف إطلاق النار الواردة في إتفاق سلام دارفور وكذلك إتفاق وقف إطلاق النار الموجود آنفاً.
- على الحكومة نزع سلاح الميليشيات وتوفير الأمن الشخصي لكل أهل دارفور وذلك بتأسيس نظام قضائي ووضع قوات شرطية مؤهلة وقادرة وذات كفاءة.



- على الحكومة وأطراف إتفاق سلام دارفور الإستجابة كلياً لبنود الإتفاق وعدم إختيار بعض البنود دون الآخر وضمان استفادة الأطراف غير الموقعين وأنصارهم من الإتفاق.
  - على أطراف إتفاق سلام دارفور استخدام الآليات الموجودة في الإتفاق مثل الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور والعمل على نشر بنود الإتفاق خاصة البنود التي تشير إلى التعويض والحصول على الحقوق المتعلقة بالأراضي لمزيد من الكسب الجماهيري والشعبي لإجازة إتفاق سلام دارفور. 3
  - على الحكومة الا تمنح العفو لكبار زعماء القبائل الذين قاموا بهجمات على مستوى واسع ثم قاموا فيما بعد بالمشاركة في لقاءات الصلح بين القبائل حتى يتم العفو عنهم. ويجب تحديد قائمة الجرائم التي يتم العفو عن مرتكبيها كما يجب الا تشمل جرائم الحرب والجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية.
- إن غياب نظام المحاسبة وتفشي ثقافة الإفلات من عقوبات إنتهاك حقوق الإنسان المرتكبة في دارفور تحتاج إلى النظر العاجل كما تجب محاسبة كل الذين قاموا بانتهاك حقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني الدولي على أن يتم ذلك بغض النظر عن مرتكب الجريمة ومكان وزمان ارتكابها.
- وقد استمر فشل المؤسسات السودانية التي أنشئت خصيصاً للنظر في الجرائم التي ارتكبت في دارفور مثل المحاكم الجنائية الخاصة، في تحقيق العدالة ومحاسبة كبار القادة المسؤولين لإرتكابهم جرائم ضد الإنسانية. وعليه، يجب تعزيز النظام القضائي عاجلاً وعلى الحكومة التعاون التام مع محكمة العدل الدولية المخول لها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التحري والمحاكمة بشأن الجرائم التي ارتكبت في دارفور.
- على الحكومة الإستمرار في جهودها في الإستجابة لمنع العنف الجنساني القائم على النوع من خلال التنفيذ النشط والفاعل لخطة العمل المنوط بها القضاء على العنف ضد المرأة في دارفور. كما يجب تقييم عمل اللجان الولائية المتعلق بالعنف الجنساني القائم على النوع لضمان إتخاذ الخطوات الفاعلة لتحسين الأوضاع ومنع الحوادث وضمان الإستجابة الملائمة من الوكالات التي تقوم بتنفيذ القانون وكذلك النظام القضائي.
- على الحكومة تعزيز جهودها وإتخاذ خطوات ملموسة لضمان التحري الفوري والفاعل والمحايد فيما يتعلق ببلاغات العنف الجنساني التي تهدف إلى تحديد الجناة وتقديمهم للعدالة سواءً كانت تلك الجرائم ارتكبت من قبل منسوبي الحكومة أو المجموعات المسلحة أو الأفراد.

<sup>3</sup> يركز الحوار الدارفوري الدارفوري على تعزيز الصلح والدعم الواسع لإتفاق سلام دارفور. وتنص المادة 31 على أن الحوار والتشاور الدارفوري الدارفوري " الحوار والتشاور الدارفوري- الدارفوري هو مؤتمر يمكن ممثلي كل أصحاب الشأن الدارفوريين من الاجتماع لمناقشة تحديات إعادة السلام لأرض دارفور، وتجاوز الانقسامات بين المجتمعات المحلية، وحل كل المشاكل الحالية لبناء مستقبل مشترك ". وسينعقد الحوار والتشاور الدارفوري الدارفوري بقيادة الإتحاد الإفريقي. وسيتم تكوين لجنة تحضيرية تتكون من أكثر من 25 ممثل في غضون ثلاثين يوماً من سريان مفعول إتفاق سلام دارفور إلا أن هذه اللجنة لم تتشكل بعد.

على الحكومة مراجعة الإطار القانوني الحالي لسد الثغرات وضمان فاعليته عند النظر في جرائم العنف الجنساني ومحاكمتها.  
على الحكومة العدول عن تورطها في الإعتقالات المستهدفة للعرق والوظيفة والإنتماء السياسي.  
على الحكومة رفع حالة الطواري حتى يتسنى للمدنيين التمتع بضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في إتفاق سلام دارفور.  
يجب إلغاء قوانين الطوارئ التي تخول للجهات الأمنية سلطات واسعة للإعتقال وتحديد حرية الحركة والتجمع والتعبير عن الرأي بموجب إتفاق السلام الشامل والدستور الوطني الإنتقالي.

### إلى المجتمع الدولي

على المجتمع الدولي توفير الدعم الإضافي فوراً لبعثة الإتحاد الإفريقي حتى يتأتى لها تحقيق الدور المنوط بها والذي امتد بموجب إتفاق سلام دارفور والتأكد من مراقبة تنفيذ بنود نزع السلاح ومراقبة الأمن في معسكرات النازحين وضمان حماية الأطفال والنساء من جميع أشكال العنف ومراقبة تحريات الشرطة وإجراءات محاكمة الحكومة لمرتكبي الجرائم ضد النازحين وإنشاء جهات محايدة وتعزيزها وضمان الحماية الأساسية للمدنيين والمنظمات الإنسانية والطرق التي تتخذ في توصيل الإمداد الغذائي إلى حين نشر قوات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور.